

الجمهورية التونسية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - تونس -

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي - الجزائر -

جامعة قابس تونس

جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس



اتفاقية تعاون إطار دولي

بين



جامعة محمد الشريف مساعدية سوق أهراس
الجزائر

و



جامعة قابس
تونس

2022

ديباجة:

✓ إيمانا بضرورة تدعيم أواصر الأخوة والرغبة المشتركة في تأسيس مناخ من التفاهم والتعاون الجامعي واقتناعا بضرورة تعميق وتطوير التعاون العلمي والتكنولوجي والتبادل الأكاديمي بين الجامعات التونسية والجزائرية قصد تنمية تعاون مثمر وبناء في مجال التعليم العالي والبحث العلمي والهادف بهذا القطاع في المجالات ذات الاهتمام المشترك:

✓ تنفيذا لما ذكره تفاهم في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم العالي والبحث العلمي التونسية والتعليم العالي والبحث العلمي الجزائري الموقعة بالجزائر بتاريخ 21 ديسمبر 2017 :

✓ تنفيذا لاتفاقية إطار 5+5 بين الجامعات الحدودية التونسية الجزائرية التي تأكّد على توطيد سبل التعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك واستخدام الإمكانيات البحثية والفنية والعلمية للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدين لاسيما في المناطق الحدودية بينهما: الموقعة في تونس بتاريخ 22/03/2022.

✓ رغبة في تثمين هذا التعاون وانجاحه أبرمت هذه الاتفاقية بين:

جامعة محمد شريف مساعدية سوق أهراس ممثلة بمديرها الأستاذ الدكتور: محمود بوفايضة من جهة،

وجامعة قابس ممثلة برئيسها الأستاذ: كمال عبد الرحيم. من جهة أخرى.

وقد اتفقا على ما يلي:

المادة الأولى:

يعمل الطرفان المتعاقدة بصفة تشاركية ووفقا للمستجدات لكلا البلدين في قطاع التعليم العالي والبحث العلمي على :

- تحديد الأولويات الجديدة في مجال التعليم العالي والبحث العلمي ذات العلاقة بالتحديات الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية في عالم متعدد:

- تطوير آليات العمل المشتركة :

- تقييم نتائج التعاون والشراكة .



المادة الثانية:

العمل على دعم الجودة بالتعليم العالي والسعى لمواكبة المعايير الدولية المعتمدة في مجال التكوين والبحث وتركيز آليات التقييم والاعتماد من خلال تطوير الاستشراف والترجمة والتسهيل الذي يشمل اعتماد التعاقد وتركيز منظومة التصرف حسب الأهداف وتنظيم أنظمة المعلومات الخاصة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

تعمل الأطراف المتعاقدة على الآليات الكفيلة بتفعيل وتحفيز التعاون في المجالات التالية :

1/ مجال التعليم العالي:

- إحداث شهادات مشتركة أو مزدوجة في الاختصاصات ذات الأولوية المشتركة، واعداد برامج مشتركة وتطوير القدرات للاستعداد لمهن المستقبل لمواكبة متطلبات التطور التكنولوجي وتعزيز ثقافة الابتكار والمقاولاتية;
- الإشراف المشترك على أطروحتات الدكتوراه وبعث مدارس دكتوراه مشتركة وتوأمها;
- تسهيل حركة الطلبة والأساتذة والإداريين بين الطرفين.
- تطوير منظومة الترجمات ومشاريع بحثية، لاسيمما ربطها بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية;
- إقامة التظاهرات العلمية وتحفيز التعاون في مجال المنشورات الجامعية العلمية والبيداغوجية;
- تطوير الشراكة في ميدان الاعتماد وتقييم مسالك التكوين .

2/ مجال البحث العلمي والابتكار والتطوير التكنولوجي :



- تحديد مواضيع بحثية مشتركة وجديدة؛
- إعداد وتنفيذ حسب الإمكانيات المتاحة، لبرامج مشاريع بحث مشتركة؛
- المشاركة في طلبات العروض الثانية لتمويل مشاريع البحث المشتركة بين الطرفين مع تحين أولوياته وتوسيع مجالاته ودعم موارده المالية؛
- دعم المشاركة التونسية الجزائرية في برامج البحث الممولة في إطار التعاون متعدد الأطراف من خلال تعزيز التنسيق بين الهيئات المعنية بالبرامج الدولية لاسيمما الأوروبية للبحث العلمي والابتكار؛
- العمل على وضع إطار تنظيمي لاستقبال الباحثين ما بعد الدكتوراه لدى الطرفين؛
- المساهمة في ايجاد سبل تمويل مشاريع بحث تنافسية في مجالات بحث ذات أولوية مشتركة؛
- توأمة هيئات البحث .

3/ مجال الحكومة وتطوير القدرات:

- إقامة شراكة في مجال التعليم الافتراضي والتكوين المزدوج، خاصة في مجال هندسة التكوين والمحنوى ومعايير الجودة؛

- تكثيف التكوين البيداغوجي للمدرسين وتنويعه عبر الندوات وحلقات التكوين البيداغوجي لدى الطرفين:
- تبادل الخبرات والبرامج في تطوير الحوكمة لدى الطرفين:
- تبادل الخبرات عن طريق دورات تكوين في مجال تثمين نتائج البحث العلمي والاستعمال الأمثل للتجهيزات العلمية لدى الطرفين:
- ارساء شراكة حقيقية في مجال التكوين عن بعد بين الطرفين على أن تنطلق هذه الشراكة في مرحلة أولى بتكوين المكونين:
- تبادل المعلومات حول التكوين الذي يوفره الطرفان وتحديد الضوابط البيداغوجية وقوانين التعليم العالي المنظمة لها:
- العمل على تطوير الجاذبية والمرئية الدولية للجامعتين:
- تطوير التكوين المشترك للإطارات الجامعية في مجال آليات الجديدة للحكومة وتطبيق نظم الجودة والاعتماد:
- تطوير التعليم على بعد وبأياديه التقنية

يتم تنفيذ الأنشطة العلمية والأكاديمية المنعقد عليها ضمن اتفاقيات خصوصية وبرامج تنفيذية تبرم تنفيذاً لهذه الاتفاقية، وتعرض على سلطة الإشراف الإبداء الرأي قبل التوقيع.



المادة الثالثة :

يعمل الطرفان على تطوير الشراكة بين المؤسستين الجامعيتين والأوساط المهنية ودعم الصلة بينهما وبين محیطها من خلال توسيع نطاق العمل الأكاديمي عموما وفي البحث المجددة خاصة . دعم الشراكة مع المحیط الاقتصادي الاجتماعي في التكوين والبحث وتطوير آليات البناء المشترك للإجازات وشراك المبنيين.

المادة الرابعة :

يتبادل الطرفان زيارة العمداء والمديرين وأعضاء هيئة التدريس في نطاق لجان فنية مشتركة لتبادل الآراء والقاء المحاضرات وإجراء البحوث العلمية والمشاركة في المؤتمرات والندوات وذلك وفق جدول زمني معين وطبيعة حاجيات كل طرف

المادة الخامسة :

يمثل هذا الاتفاق آلية تشجع على تطوير علاقات التعاون بين الطرفين وتنويعها وفتح آفاق أوسع للتشاور والتعاون في القضايا ذات الاهتمام المشترك حيث يعمل الطرفان على تنسيق الأنشطة الأكademie والعلمية

والثقافية، ويتخذ مختلف الممثلين القانونيين جميع التدابير والإجراءات الكفيلة بتأمين تنفيذ جملة الأنشطة المتفق عليها في نطاق بنود هذا الاتفاق.

المادة السادسة :

يعمل الطرفان على :

- إحداث هيئة عليا مكونة من عمداء الكليات والمعاهد التابعة للجامعات تجتمع سنويا بالتداول بين الطرفين كما يمكنها الاجتماع عن بعد، تعمل على وضع استراتيجية للشراكة وتحديد برامج عمل سنوية ومتابعة تنفيذها.

- يشكل الطرفان لجنة ممثلي عنهم للمتابعة والتقييم لتسهيل التواصل وتقدم اللجنة تقريرها سنويا مع اقتراح مجالات التعميق والتطوير والاستحداث. ويقوم الطرفان بإعداد تقرير لتقييم النشاط يتم إحالته لسلطتي الإشراف للإعتماد.

- إحداث هيكل مشترك بين الطرفين يعي بإدارة وتسير ومرافقه التبادل الطلابي وتفعيل الإشراف المزدوج ومختلف عمليات التعاون على غرار المشاريع الأوروبية المماثلة.

المادة السابعة :

يعمل الطرفان على استكشاف إمكانيات التمويل الضرورية لتفعيل أنشطة التعاون. ويتم ذلك في إطار ما تسمح به النصوص التشريعية الصادرة في الغرض بكل البلدين ومع احترام الإجراءات المعمول بها

المادة الثامنة :

النتائج المترتبة على مشاريع البحث العلمي والمعلومات المتعلقة بها والمنقذة في إطار هذا الاتفاق يتم الإعلان عنها ونشرها واستغلالها وفقاً لاتفاق مشترك وطبقاً للقوانين الدولية ذات العلاقة بحقوق الملكية المفعول بها في كلا البلدين.

كل البحوث والمحاضرات ومضامين الدورات المقدمة من أعضاء الجهتين الأكاديميتين المتعاقدتين بصفة فردية أو مشتركة تخضع لحقوق الملكية الفكرية فلا يمكن لأي طرف التصرف في المضامين المقدمة سواء بالتقديم أو بإعادة النشر أو باستغلال نتائج أو غيرها إلا بعد إذن مسبق من صاحب العمل بعد مراسلة الجهة الأكademie المنتهي إليها.

المادة التاسعة :

يصبح هذا الاتفاق نافذ المفعول من تاريخ إتمام إجراءات التوقيع على أن يتولى كل طرف إجراءات المصادقة لدى سلطتي الإشراف وتكون مدة خمس سنوات (05) يتم تجديده إثر عرض مشروع جديد

بين الأطراف وبعد تقييم فترة التعاقد الأول يمكن لكل طرف في أي وقت إنهاء العمل بهذا الاتفاق على أن يتم إشعار الطرف الآخر كتابيا وبالطرق الدبلوماسية، وفي تلك الحالة يكون الإنها بعد ستة أشهر من تاريخ الإشعار.

لا يؤثر إنهاء العمل بهذا الاتفاق على مواصلة المشاريع أو البرامج الجارية في إطارها التي تكون منجزة تماما مع تاريخ إنهائه.

يمكن مراجعة هذه الاتفاقية عن طريق اتفاق مشترك أو بطلب من أحد الطرفين، وفي هذه الحالة فإن التعديلات المتفق عليها يتم إدراجها في إطار ملحق يتم عرضه على مصادقة سلطة الإشراف.

المادة العاشرة:

يتم فض النزاعات المرتبطة بتنفيذ هذه الاتفاقية وديا وفي حال تعذر حل النزاع يتم حله عبر الطرق الدبلوماسية

المادة الحادية عشر:

اتفق الطرفان الموقعان على هذه الاتفاقية أن تكون اللغة العربية هي لغة تحرير فصولها، وتبقى عملية ترجمتها إلى اللغة الفرنسية من اختصاص الطرف الثاني، على أن يتم اطلاع الطرف الأول على مضمونها المترجم، وفي حال الاختلاف في التأويل حول مضمون تفسيرها تكون النسخة العربية هي المرجع.

يوقع الطرفان على نسختين أصليتين، من هذه الاتفاقية لكل منها الحجية القانونية، وتمكن كل طرف على نسخة أصلية منها.

حرر في تونس بتاريخ ١١ جوان 2022

حرر في سوق أهراس بتاريخ ٣١ جوان 2022

عن جامعة قابس

تونس

جامعة قابس
جامعة قابس
جامعة قابس
جامعة قابس



عن جامعة محمد الشريف مساعدية

سوق أهراس

جامعة سوق أهراس
محمد بوفايضة

